Document: EB 2007/92/R.22/Rev.2
Agenda: 12(a)(iii)
Date: 13 December 2007
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية من أجل

برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغرى

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

حامد حيدرة
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2604 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: h.haidara@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

أولاً – البرنامج **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1
باء – التمويل المقترح 1
جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2
دال – الأهداف الإنمائية 3
هاء – التنسيق والمواءمة 4
واو – المكونات وفئات النفقات 4
زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات 5
حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية 6
طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق 6
ياء – المخاطر الرئيسية 7
كاف – الاستدامة 7

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثا – التوصية **8**

الملحق

الضمانات الهامة المتوقع الوصول إليها خلال مفاوضات اتفاقية التمويل 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية
الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية من أجل برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغرى، على النحو الوارد في الفقرة 35.

خريطة منطقة البرنامج

برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغرى

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة من تجميع الصندوق

جمهورية نيجيريا الاتحادية

برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغرى

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية نيجيريا الاتحادية
الوكالة المنفذة:	الوزارة الاتحادية للزراعة وموارد المياه
التكلفة الكلية للمشروع:	57.9 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	26.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 42.76 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة منحة الصندوق:	000 260 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.4 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة
مساهمة المقترض:	الحكومة الاتحادية: 6 ملايين دولار أمريكي حكومات الولايات والحكومات المحلية: 8.4 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.3 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	الإشراف المباشر من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية من أجل برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغرى

أولاً – البرنامج

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- حددت حكومة نيجيريا الاتحادية، في استراتيجيتها الوطنية للتمكين والتنمية الاقتصادية لعام 2005، تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة رئيسية لمعالجة الفقر والنمو الاقتصادي. وفي يوليو/تموز 2007، أطلقت سياسات وطنية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بغية تشجيع نمو هذه المؤسسات. وفي شأن البرنامج المقترح لتنمية المشروعات الصغرى الريفية أن يعين على تعزيز السياسات المذكورة والأطر المؤسسية، وأن يدعم البلاد في جهودها الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر الريفي بتوجيه الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات الصغرى جنوب المناطق الريفية. ويسعى البرنامج إلى الاستفادة من الفرص المتاحة لزيادة المشروعات الصغرى الريفية لتحسين المداخيل غير الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة للأسر الفقيرة، خاصة تلك التي تتوافر لها فرصاً محدودة في الوصول إلى الأراضي الزراعية، أو تنعدم فرصها تماماً.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية بمبلغ 26.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 42.76 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة قدرها 260 000 وحدة من حقوق السحب الخاصة (بما يعادل تقريبا 0.4 مليون دولار أمريكي) للمساعدة في تمويل برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغرى. وسيكون القرض لفترة 40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات السنوية التي حُدّدت لنيجيريا في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 42.76 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص 2005–2007.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- وافق نادي باريس في أكتوبر/تشرين الأول 2005 على إعادة هيكلة ديون نيجيريا. وبناء على ذلك، استفادت الحكومة من إلغاء ديون قدرها 18 مليار دولار أمريكي، مما خفض الدين الوطني من 35.9

مليار دولار أمريكي إلى 6.1 مليار دولار أمريكي[1].وقد وضعت البلد موضع التنفيذ ما يلزم من السياسات الاقتصادية الكلية، وقامت بإجراء إصلاحات على القطاع المالي وحسنت إدارتها للديون. وينتظر أن تؤدي هذه التدابير إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتدعم من النمو المستدام والحد من الفقر. علاوة على ذلك، ناشد البلد مؤخراً الصندوق لزيادة تمويله للقطاع الريفي في نيجيريا سعياً إلى مساعدة الحكومة على معالجة الفقر الريفي[2].

تدفق الأموال

5- ستقوم الوكالة المنفذة القائدة، وهي الوزارة الاتحادية للزراعة وموارد المياه بفتح حساب خاص في مصرف تجاري يرتضيه الصندوق. وسيدفع الصندوق المخصصات المرخص بها بالعملة الأجنبية وبناء على طلب من ممثل المقترض المرخص له. وستقوم وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفتح حساب للبرنامج لتلقي الأموال من الحساب الخاص بالعملة المحلية، كل ستة أشهر، لتغطية تكاليف البرنامج. وستتاح الأموال للوكالات المنفذة، استناداً إلى خطط عمل وميزانيات سنوية معتمدة، من حساب البرنامج. وسيتم تجديد الحساب الخاص استنادا إلى إجراءات الصندوق بشأن تشغيل الحسابات الخاصة.

ترتيبات الإشراف

6- سيتولى الصندوق الإشراف المباشر على البرنامج

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- لا ينتظر تطبيق أية استثناءات.

التسيير

8- يقصد من التدابير المقررة التالية أن تعزز من جوانب تسيير التمويل من الصندوق: (i) لجنة توجيه وطنية تتألف من ممثلين للقطاعين العام والخاص تكون مسؤولة عن الإشراف العام على البرنامج والذي يشمل استعراض خطط العمل والميزانيات السنوية والموافقة عليها، وإعداد تقارير سير العمل، وتقارير الرصد وتقارير المراجعة السنوية؛ (ii) سيتم توريد السلع والخدمات على أساس تنافسي؛ (iii) يتم إنجاز المصروفات الكبرى من خلال إجراءات المراجعة الداخلية؛ (iv) يتولى مراجعون مستقلون مراجعة حسابات البرنامج؛ و(v) سيشرك المستفيدون بصورة كاملة في عمليات اتخاذ القرارات، بما في ذلك إعداد الميزانيات واعتمادها، واستعراض التنفيذ السنوي، ومناقشات واستعراضات السياسات، والرصد والتقييم.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- ستكون المجموعة المستهدفة من الفقراء الضعفاء الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر، ويتألفون أساساً من الأسر التي تعولها النساء، والعاطلين الشباب من الأسر الضعيفة، والذين يواجهون تحديات مادية.

[1] المصدر: المنخفض القطري لنيجيريا 2007، وحدة المعلومات الاقتصادية.

[2] اجتماع رئيس الصندوق مع وزير المالية الاتحادي في نيجيريا، في 22 أكتوبر/تشرين الثاني 2007، في واشنطن.

ويقدر عدد المستفيدين المباشرين بنحو 000 67 من الأسر (أو 000 403 من السكان). ومن المنتظر أن يقدم الدعم، خلال فترة التنفيذ لثمانية سنوات، إلى زهاء 000 28 من المشروعات الجديدة والقائمة بالفعل. وإجمالاً، يقدر أن يستفيد من البرنامج مجموع 000 123 من الأسر أو نحو 000 740 شخص.

نهج الاستهداف

10- وفقاً لسياسات الصندوق بشأن الاستهداف، سيتبع نهج استهداف من شقين: استهداف جهوي واستهداف بيني للمجتمعات المحلية. وتسند معايير اختيار منطقة البرنامج الأولوية إلى الولايات التي تتسم بأعلى معدلات الفقر. ويتم، داخل هذه الولايات، اختيار أشد المجموعات فقراً في مناطق الحكومات المحلية، وتبعا لذلك اختيار أشد المجتمعات المحلية فقراً من قاطني هذه المناطق. وبالتالي يتيح الاستهداف التشاركي البيني للمجتمعات المحلية لهذه المجتمعات نفسها أن تحدد أشد أفرادها حاجة.

المشاركة

11- ستشكل المشاركة جزءاً أساسياً من البرنامج في كافة مستوياته. وسيكون تطوير مراكز خدمات تنمية الأعمال التجارية مسؤولية مشتركة تتقاسمها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص. وستتعاون المجتمعات المحلية المستهدفة والمنظمات غير الحكومية وأعضاء منظمات الأعمال التجارية مع وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من تطوير مراكز معلومات الأعمال التجارية على مستوى المجتمعات المحلية. وستشترك المجموعة المستهدفة بصورة وثيقة في استحداث التقنيات المناسبة للمشروعات الصغرى الريفية.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

12- الهدف الشامل هو تحسين المداخيل والأمن الغذائي وسبل المعيشة للأسر الريفية الفقيرة وخاصة تلك الأسر ذات الإمكانيات المحدودة في الحصول على الأراضي الزراعية أو تنعدم فرصتها تماماً. وسيسعى البرنامج إلى بلوغ هذه الأهداف من خلال تنمية المشروعات الصغرى الريفية غير الزراعية والمستدامة.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- سيعمل البرنامج على تعزيز الأطر السياساتية والمؤسسية من أجل تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتوجيهها نحو خدمة قطاع المشروعات الصغرى الريفية بفعالية أكبر. كما سيعمل على تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادة إمكانيات الوصول إلى التمويل واستحداث وتعميم التقنيات الملائمة لتنمية المشروعات الصغرى الريفية.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- يتفق البرنامج مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010، وعلى الأخص مع الهدف الاستراتيجي الرامي إلى تمكين فقراء الريف من الاستفادة من طائفة واسعة من الخدمات والفرص المالية لتنمية المشروعات الريفية. كما أن البرنامج يتفق مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لنيجيريا التي أقرت عام 2001.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأهداف الوطنية

15- يتسق البرنامج مع أولويات التنمية الوطنية المتمثلة في تدعيم تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز فرص العمالة. وعلى نحو مماثل، سيعمل على دعم سياسات الحكومة في مجال الخصخصة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (حسبما خمنت في الاستراتيجية الوطنية الأولى والثانية للتمكين والتنمية الاقتصادية) والسياسات الوطنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- يتيح البرنامج الفرصة للتعاون مع شتى الشركاء في مضمار التنمية وتقاسم الخبرات في مجال تنمية المشروعات الصغرى الريفية. ويؤسس البرنامج على الخبرات المكتسبة في مجال تنمية سلسلة القيمة في إطار العقد المرتكز إلى الأداء لتعظيم العائدات الزراعية والمشروعات الرئيسية في مواقع مستهدفة والذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتدعيم الفرص المناصرة للفقراء من خلال أسواق السلع والخدمات الذي تموله وزارة التنمية الدولية (في المملكة المتحدة). كذلك تكونت الخبرات في مجال استخدام أموال التنمية (لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولي من خلال صندوق النشاط الخاص ولدى وزارة التنمية الدولية من خلال صندوق الابتكار لأصحاب الشأن) لتشجيع الجهود الإنمائية الابتكارية التي تنطوي على إمكانيات للتطبيق على نطاق واسع. كما أن الخبرات التي اكتسبتها الوكالة الألمانية للتعاون الفني في مجال تنمية مقدمي الخدمات في المناطق الريفية، ستكون مفيدة للبرنامج المقترح. علاوة على ذلك، سيستفيد البرنامج من وجود منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامجها في البلد.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتألف المشروع من أربعة مكونات رئيسية هي: (i) بناء القدرات، وحوار السياسات، والرصد والتقييم؛ (ii) خدمات تنمية الأعمال للمشروعات الصغرى الريفية؛ (iii) تحديث تقانة سلسلة القيمة للمشروعات الصغرى الريفية؛ و(iv) إنشاء صندوق تنمية المشروعات الصغرى الريفية.

فئات النفقات

18- هناك ست فئات للمصروفات: (1) المركبات والمعدات والمواد (3.3 مليون دولار أمريكي)؛ (2) المساعدة التقنية والمسوحات والدراسات ومقدمي الدعم المتعاقد معهم (4.0 ملايين دولار أمريكي)؛ (3) التدريب وحلقات العمل (5.8 مليون دولار أمريكي)؛ (4) صندوق التنمية (15.1 مليون دولار أمريكي)؛ (5) الرواتب وتكاليف التشغيل: (أ) الرواتب (7.8 مليون دولار أمريكي)؛ (ب) تكاليف التشغيل (2.4 مليون دولار أمريكي)؛ (6) غير مخصص (4.3 مليون دولار أمريكي).

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- ستكون الوكالة القائدة هي الوزارة الاتحادية للزراعة وموارد المياه. وسيكون الشريك الرئيسي: الوزارة الاتحادية للتجارة والصناعة.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستتولى وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنسيق تنفيذ البرنامج، بما في ذلك الإدارة والرقابة المالية. وستتولى لجنة التسيير الوطنية ولجان التنسيق في الولايات وظائف الإشراف العام على المستوى القطري ومستوى الولايات على التوالي. وسيوفر مقدمو الخدمات، بما فيهم المنظمات غير الحكومية، التدريب وخدمات تنمية الأعمال التجارية. وستتعاون معاهد البحوث ذات الصلة ومصنعي المعدات والماكينات في القطاع الخاص والمستفيدين، لتعميم التقنيات الملائمة للمشروعات الريفية. وستساهم الوزارة الاتحادية للزراعة وموارد المياه في ربط البرنامج ببرامج/مشروعات التنمية الزراعية والريفية الجارية لإرساء التآزر والروابط الأمامية والراجعة مع القطاع الزراعي.

دور المساعدة التقنية

21- سيقوم كبير استشاريين فنيين يعين على أساس دولي بمساعدة وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة 15 شهراً في مجالات التخطيط الشامل؛ واستحداث مواد التدريب؛ وتعيين مقدمي الخدمات المحليين والاستشاريين لفترات قصيرة في مجال خدمات تنمية الأعمال التجارية؛ وتسريع بدء البرنامج؛ وتصميم نظم الرصد والتقييم.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- سيبرم المقترض، إلى جانب اتفاق تمويل البرنامج المبرمة بين الصندوق وحكومة نيجيريا الاتحادية، اتفاق (اتفاقيات) قرض ثانوي وتوقع على اتفاقات منفصلة مع حكومات الولايات المشاركة، ومجالس الحكومات المحلية المشاركة فيما يتعلق بتحديد أشكال التشغيل وتأكيد التزاماتها المالية. كما ستقوم الوكالة بالتعاقد مع مقدمي الخدمات لتقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية والتدريب. وستوقع الوكالة اتفاقا مع مصرف نيجيريا المركزي بشأن إدارة صندوق ضمان الائتمان.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- الممول الأول هو الصندوق، حيث تبلغ مساهمته 43.2 مليون دولار أمريكي تتألف من قرض قدره 42.76 مليون دولار أمريكي ومنحة قدرها 0.4 مليون دولار أمريكي (74.6 في المائة)؛ وستقدم الحكومة الاتحادية 6 ملايين دولار أمريكي (10.4 في المائة)؛ وستسهم الولايات ومجالس الحكومات المحلية المشاركة بمبلغ 8.4 مليون دولار أمريكي (14.5 في المائة) وسيساهم المستفيدون بمبلغ 0.3 مليون دولار أمريكي (0.5 في المائة).

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- تشمل المنافع المستمدة من البرنامج ما يلي: (i) توسع نطاق المشروعات الصغرى الريفية؛ (ii) توليد فرص العمالة الريفية؛ (iii) بناء قدرات المؤسسات في القطاعين العام والخاص على تقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية؛ (iv) التقنيات المحسنة لتنمية المشروعات الصغرى الريفية؛ و(v) إمكانيات أفضل في الحصول على التمويل.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- أكد تحليل مالي لستة عشر مشروعاً مألوفاً من المشروعات الصغرى الريفية أن المستفيدين سيحصلون، في المتوسط، على عائد مقابل العمل يبلغ خمس مرات على الأقل قدر العائد المتأتي من تكاليف الفرصة للعمل في المناطق الريفية. ويقدر أن معدل العائد الاقتصادي الداخلي يصل إلى 15.5 في المائة.

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- من السمات الرئيسية لترتيبات إدارة المعارف: (i) جمع وتعميم طائفة واسعة من المعلومات (عن الإنتاج، السوق، التقانة والسياسات) من خلال مراكز معلومات الأعمال التجارية المرتكزة إلى المجتمعات المحلية، وشبكات تقانة المعلومات والاتصالات الريفية؛ (ii) التنفيذ السنوي لحلقات عمل الاستعراض لدراسة سير العمل وتقاسم خبرات التنفيذ؛ (iii) تبادل الزيارات داخل البلاد وخارجها؛ و(iv) حلقات عمل الاستعراض السنوي للسياسات التي يشترك فيها الشركاء في التنمية لتقاسم المعارف.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها البرنامج

27- سيجري تشجيع الابتكارات التالية: (i) الوصول إلى المعلومات المحلية والدولية عن الأعمال التجارية، الأسواق والتقانة من خلال شبكات تقانة المعلومات والاتصالات الريفية؛ (ii) تكييف التقنيات بما يناسب احتياجات المشروعات الصغرى الريفية ويكفل الجدوى؛ (iii) روابط السوق الريفية – الحضرية – الدولية وتنمية البنية الأساسية للسوق الريفية من خلال استثمارات القطاعين العام والخاص؛ و(iv) تشجيع الوصول إلى الائتمان من خلال تقاسم المخاطر فيما يتصل بالجوانب الفنية والائتمانية.

نهج توسيع النطاق

28- ستعزز التوسع من خلال: (i) تحسين قدرات المؤسسات الخاصة والعامة على تقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية؛ (ii) تقاسم الخبرات فيما بين وكالات القطاعين العام والخاص، وعمل الشركاء في التنمية على تشجيع التكرار؛ و(iii) تشجيع المشروعات الصغرى الريفية المجدية بتنويع المنتجات لتلبية طلب السوق.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- يتمثل الخطر الرئيسي في احتمال تضاؤل الطلب على إنتاج المشروعات الصغرى الريفية نتيجة تدني جودة المنتجات والإمكانيات المحدودة في الوصول إلى الأسواق. وسعياً إلى تخفيف حدة هذا الخطر، ستكون المشروعات مرتكزة إلى قوى السوق؛ وسيتم زيادة جودة المنتجات من خلال التدريب الفني وتحديث تقنيات الإنتاج واستحداث عمليات تأكيد الجودة وشهادات الاعتماد؛ كما سيجري العمل على تحسين روابط السوق. كما سيجري العمل على تخفيف حدة هذا الخطر عن طريق الدعم النشط للرابطة بين الخدمات المالية وغير المالية في المناطق الريفية، وتقاسم مخاطر الائتمان من خلال خطة لضمانات الائتمان في إطار البرنامج، وزيادة إنتاجية المشروعات من خلال تبني التقانة الملائمة. ومن سمات البرنامج الأخرى تكثيف بناء قدرات المؤسسات الخاصة والعامة، واستخدام مقدمي الخدمات ذوي الخبرة في القطاع الخاص؛ وتقليل دعم المؤسسات العامة في المجالات التي أظهرت فيها قدرات جيدة.

التصنيف البيئي

30- طبقا لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صنف البرنامج كعملية من الفئة باء اعتمادا على أن من المستبعد أن يترتب عنه أي تأثير بيئي سلبي كبير.

كاف – الاستدامة

31- سيجري العمل على ضمان الاستدامة من خلال التدابير التالية: (i) ضمان المشاركة الكاملة لأصحاب الشأن الرئيسيين في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم؛ (ii) بناء قدرات المؤسسات الخاصة والعامة على تقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية والدعم الفني؛ (iii) الدمج التام للبرنامج مع الأطر المؤسسية والسياساتية الوطنية الموجودة وتشجيع تعاون المؤسسات الرئيسية التي تتمتع بالاختصاصات والقدرات على تنمية المشروعات الصغرى الريفية؛ و(iv) دعم المشروعات المجدية التي من شأنها أن تزيد من مداخيل الفقراء وقدراتهم على تسديد تكاليف الخدمات.

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية تمويل البرنامج بين جمهورية نيجيريا الاتحادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المتوقع الوصول إليها خلال مفاوضات اتفاقية التمويل بهذه الوثيقة كملحق.

33- وجمهورية نيجيريا الاتحادية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا – التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قــرّر: أن يقدّم الصندوق إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ستة وعشرين مليونا وتسعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 900 26 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 1 سبتمبر/أيلول 2047 وأن يتحمّل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كما قرّر أيضاً: أن يقدّم الصندوق إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية منحةً بعملات متنوعة تعادل قيمتها مائتين وستين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 260 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية تمويل البرنامج المبدئية

(أنجزت المفاوضات بتاريخ 3 سبتمبر/أيلول 2009)

التمايز بين الجنسين

1- تضمن حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية (الحكومة) أن تُراعى اهتمامات التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة البرنامج خلال تنفيذه.

مكافحة الآفات

2- تمتثل الحكومة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار المشروع أية مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها بالغة الخطورة أو شديدة الخطورة.

مساهمة الولايات ومجالس الحكم المحلي المشاركة

3- تضمن الحكومة أن تُقدِّم الولايات ومجالس الحكم المحلي المشاركة في البرنامج الدعمَ المالي اللازم لتعزيز توفير الخدمات من أجل تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والصغرى ولا سيما المشروعات الريفية الصغرى وغيرها من المشروعات الزراعية.

مجلس التكنولوجيا

4- ستقوم الحكومة بإنشاء مجلس للتكنولوجيا في المركز الوطني للآليات الزراعية وسيضم المجلس في عضويته ممثلين عن الوزارة الاتحادية للعلوم والتكنولوجيا ومعاهد البحث ذات الصلة، والوكالات الحكومية، ومنظمات الأعمال التجارية وقطاع الصناعات. ويكون المجلس مسؤولاً عن توحيد المواصفات التكنولوجية (الآليات، والمعدات، والأدوات) وإصدار الشهادات بذلك، وعن إنشاء الخدمات التنظيمية الضرورية والقيام بعمليات الرصد، كما يضع هذا المجلس الإطار السياساتي والقانوني لتشغيل النظام قبل بدء السنة الرابعة من فترة البرنامج.

الرصد والتقييم

5- تضمن الحكومة وضع ترتيبات صارمة للرصد والتقييم لقياس مدى فعّالية تنفيذ البرنامج وأثره على التخفيف من حدّة الفقر.

الروابط مع البرامج الإنمائية

6- تضمن الحكومة أن يرتبط تنفيذ هذا البرنامج بغيره من البرامج الإنمائية الأخرى.

دراسة خط الأساس

7- تضمن الحكومة أن تُجرى دراسة خط الأساس وأن تتاح نتائجها للصندوق مع أو قبل بداية السنة الأولى للبرنامج.

الحسابات

8- تضمن الحكومة أن تبقي كل مؤسسة من المؤسسات المنفذة على حساب منفصل لتسجيل جميع المعاملات التي تجرى في إطار البرنامج. ويتم توحيد شكل الحسابات ويتفق الصندوق والحكومة على ذلك.

الإعفاء الضريبي

9- تُعفي الحكومة من الضرائب جميع السلع والخدمات التي تمول من القرض والمنحة. ولهذا الغرض، تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات الملائمة على صعيد الميزانية أو تقوم بإعفاءات من دفع الضريبة. وتضمن أن تُظهر الفواتير المتعلقة بالمصروفات على نحو واضح مقدارَ صافي الضرائب الذي يتوجب دفعها من خلال القرض والمنحة.

التأمين على موظفي البرنامج

10- تؤمن الحكومة على كبار موظفي البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث بما يتفق والممارسات التجارية السليمة.

استخدام مركبات البرنامج وغيرها من المعدات

11- تضمن الحكومة ما يلي:

(أ) تخصيص جميع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم توريدها في إطار البرنامج من أجل تنفيذ البرنامج؛

(ب) أن تكون أنواع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار البرنامج ملائمة لاحتياجات البرنامج؛

(ج) تكريس جميع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم نقلها أو توريدها في إطار البرنامج فقط لاستخدامات البرنامج.

التدليس والفساد

12- تلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج إذا ما نما ذلك إلى علمها أو أطلعت عليه.

التعليق

13- (أ) يجوز للصندوق أن يعلّق، كلياً أو جزئياً، حقّ الحكومة في طلب السحب من حساب القرض وحساب المنحة:

(i) إذا لم يتم التعاون بين الوكالة الرائدة للبرنامج وغيرها من أطراف البرنامج وشركاء التنفيذ مما هو مطلوب لتحقيق أهداف البرنامج أو أن هذا التعاون لم يتم تيسيره بما يرضي الصندوق والحكومة إلى حد معقول؛

(ii) إذا ما قرّر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للبرنامج لا تصل بصورة كافية إلى المجموعة المستهدفة، أو أنها تفيد أشخاصاً خارج المجموعة المستهدفة على نحو يضر بأفراد المجموعة المستهدفة؛

(iii) إذا ما تمّ خرق الاتفاقيات الفرعية، أو أي بند من بنودها، أو التنازل عنها أو تعليقها أو إيقافها، أو تعديلها أو طالها أي تغيير آخر، بدون إذن مسبق من الصندوق، وقرّر الصندوق أن مثل هذا الخرق أو التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي، إلى تأثير مادي سلبي على أي جزء من البرنامج؛

(iv) إذا ما تم التنازل عن اتفاقية (اتفاقيات) القرض الثانوية أو أي بند من بنودها، أو تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو طالها أي تغيير آخر، بدون إذن مسبق من الصندوق، وقرّر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي، إلى تأثير مادي سلبي على تنفيذ أي جزء من أجزاء البرنامج.

(v) إذا ما تم خرق مذكرة التفاهم مع صندوق تنمية المشروعات الصغرى، أو أي بند من بنودها، أو التنازل عنها أو تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو طالها أي تغيير آخر، بدون إذن مسبق من الصندوق، وقرّر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي لتنفيذ البرنامج.

(vi) إذا ما تم خرق مذكرة التفاهم مع أي مصرف تمويل صغري/ أو مؤسسة تمويل صغري، أو أي بند من بنودها، أو التنازل عنها أو تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو طالها أي تغيير آخر، بدون إذن مسبق من الصندوق، وقرّر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على أي جزء من البرنامج.

(vii) إذا ما اتخذت أي سلطة مختصة أية إجراء لحلّ الوكالة الرائدة للبرنامج أو تعليق عملياتها.

(viii) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه علم بوجود ادعاءات قابلة للتصديق بوقوع ممارسات فساد أو تدليس متصلة بالبرنامج، ولم تتخذ الحكومة الإجراءات الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة المسألة بصورة يرتضيها الصندوق.

(ix) إذا لم يُنفَّذ التوريد أو لا يجري تنفيذه وفقاً لاتفاقية تمويل البرنامج.

(ب) بصرف النظر عمّا ذكر أعلاه، يعلّق الصندوق حقّ الحكومة في طلب السحب من حساب القرض والمنحة، إذا لم تُستكمل على نحو مُرضٍ عملية مراجعة الحسابات المنصوص عليها في اتفاقية تمويل البرنامج، وذلك في غضون اثني عشر شهراً من الموعد المحدد فيها لرفع التقارير المالية.

الشروط المسبقة للسحب

14- (أ) بعد السحب الأولي لمبلغ 000 400 دولار أمريكي، كما هو مشار إليه في اتفاقية تمويل البرنامج، لن تتم أية سحوبات من حساب القرض أو حساب المنحة إلى أن: (1) يوافق الصندوق على دليل تنفيذ البرنامج وعلى كتيب الإدارة المالية والمحاسبة للوكالة المنفذة للبرنامج، ويتم تبنيه من قبل

اللجنة التوجيهية الوطنية بالصيغة التي يوافق عليها الصندوق إلى حد كبير؛ (2) يتم تقديم أول مسودة لخطة العمل السنوية والميزانية السنوية بما في ذلك أول خطة للتوريد إلى الصندوق؛ (3) تقوم الحكومة بإيداع مبلغ أولي من الأموال النظيرة في حساب الصندوق بما يتماشى مع اتفاقية تمويل البرنامج؛ (4) أن يوافق الصندوق على مسودة اتفاقيات القرض الثانوية مع ما لا يقل عن ولايتين مشاركتين في البرنامج ومجالس الحكم المحلي الستة، وأن يتسلم نسخة موقعة من مثل هذه الاتفاقيات، وأن يتم الإيفاء بجميع الشروط المسبقة لدخولها حيز التنفيذ؛ (5) أن يتم وضع نظام محاسبي مأتمت لعمليات وحدة دعم البرنامج.

(ب) لن تتم أية سحوبات بموجب الفئة الرابعة (صندوق التنمية) الواردة في جدول المخصصات المنصوص عليه في اتفاقية تمويل البرنامج إلى أن يوافق الصندوق على مسودة مذكرة التفاهم الخاصة بصندوق تنمية المشروعات الصغرى، وعلى الأقل واحد من مذكرات التفاهم مع مؤسسات التمويل الصغري وأن يتسلم نسخة موقعة من مثل هذه الاتفاقية وأن تطبق جميع الشروط السابقة لدخولها حيز التنفيذ.

الشروط المسبقة للنفاذ

15- ستدخل اتفاقية تمويل البرنامج حيز النفاذ رهناً بتلبية الشروط المسبقة التالية:

(أ) أن يتم إنشاء اللجنة التوجيهية للبرنامج حسب الأصول بما يتماشى مع اتفاقية تمويل البرنامج؛
(ب) أن يتم إنشاء وحدة دعم البرنامج حسب الأصول بما يتماشى مع اتفاقية تمويل البرنامج؛
(ج) أن يتم اختيار منسق البرنامج ومراقبه المالي بما يتماشى مع اتفاقية تمويل البرنامج وأن يوافق الصندوق على هذه الاختيارات؛
(د) أن يتم فتح الحساب الخاص، وحساب المنحة المصرفي، وحسابات الصندوق حسب الأصول بما يتماشى مع اتفاقية تمويل البرنامج؛
(ه) أن يتم توقيع اتفاقية تمويل البرنامج حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من قبل الحكومة قد فوض بهما وصُدق عليهما حسب الأصول من قبل جميع الإجراءات القانونية والإدارية الضرورية؛
(و) أن تقدِّم الحكومة إلى الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن وزارة العدل الاتحادية على النحو الذي يرتضيه الصندوق شكلاً وموضوعاً.

Key reference documents

Country reference documents

National Economic Empowerment Development Strategy (NEEDS), National Planning Commission, March 2005

Draft National Economic Empowerment Development Strategy (NEEDS)- Second Generation, June 2007

Nigeria: Country Report – Economics Intelligence Unit, October 2007

National Policy on Micro, Small and Medium Enterprises, SMEDAN, July 2007

Micro Finance Policy, Regulatory and Supervisory Framework for Nigeria, Central Bank of Nigeria, December 2005

IFAD reference documents

Country Strategic Opportunity Paper (COSOP), October 2001

Appraisal report & Working documents – Rural Finance Institution-Building Programme (RUFIN), September 2006

Appraisal Report & Working Documents– Community-Based Natural Resources Management Programme, 2003

Appraisal Report & Working Documents – Community-Based Agricultural Development Programme, 2000

Appraisal Report & Working Documents – Roots and Tuber Expansion Programme, 1999

Formulation Report & Working Documents– Rural Micro Enterprise Development Programmes, June 2007

IFAD PT Learning Notes

IFAD Manual – Loan and Grants

Other miscellaneous reference documents

WB Country Assistance Strategy for Nigeria, 2005

Assistance project/programme documents from DFID, USAID, FAO, WB, UNDP

UNIDO policy papers on MSMEs Development

Logical framework

Narrative Summary	Performance Indicators	Means of Verification	Assumption/Risks
Goal: Alleviation of poverty, enhancement of income and food security of the poor rural households particularly for those with no opportunities in agriculture.	o Improvement in assets of rural poor families o Improved labour/capital productivity o Improved access to BDS, and rural financial services o Reduction in the prevalence of malnutrition for children under 5	o o Programme impact assessment studies o Gender disaggregated national/state household income study o MTR, PCR	o Enabling macro-economic policy in place o Policy and institutional framework for MSME strengthened o Improved budgetary allocation for MSME development
Objective: Promotion of RME development on a sustainable basis through strengthening of the public-private institutional capacity, enhancing the policy for MSME development, and facilitating access to finance, BDS and improved technology	o At least 80% increase in participating rural household income o At least 50 000 rural poor households operating RME/IGA, disaggrented by gender o BDS service providers developed in rural areas of the participating states	o Annual implementation review report o Impact and thematic studies o Monitoring and Evaluation report o Programme progress report o Programme completion report o MTR o Supervision report	o Policy and institutional framework for MSME development strengthened o Arrangements for technology improvement and standardization put in place o Rural infrastructure roads/power improved
Programme Outputs: **Output 1**: Capacity Building for MSME Development, Policy Dialogue and Monitoring and Evaluation	o Rural Institutional Framework for support of RME (4 BSC, 4 RICTCs (24 RBSC, 120 BICS) set-up in states and LGA, at community level respectively o National Programme Steering Committee & State Programme Coordinating Committee set-up and effectively functioning o SMEDAN rural outreach improved in the 24 participating local governing areas o 20 policy related studies carried out, and considered by consultative committee on the national policy on MSME (CCNPM) o 8 Annual Policy review workshop held, conclusions and policy related action resulting o 10 monitoring and evaluation report produced o 4 thematic reports produced and 3 impact study reports produced o Regular submission of: six monthly progress reports, and Annual progress and M&E reports o Baseline study timely carried out and quality report produced and disseminated by first quarter of PY2	o Progress report o Monitoring and Evaluation Report o Mid-Term- Review Report o Supervision Report o Annual implementation review workshop reports o Thematic reports o PCR	o Policy and institutional framework for MSME development maintained o FGN, States and LGCs maintained moral and political support to RME development o National Programme Steering Committee established and functioning o Necessary Technical assistance is made available o Budget is available and released timely
Output 2 – Rural Micro-Enterprise Business Development Services	o Six Business Advocacy Team established and staff trained in each participating LGA o 20 village sensitization meetings held per month o 80 new and existing rural entrepreneurs enlisted by gender breakdown per month o 50 people registering for functional literacy per year, per LGA of 60% will be women o 6 orientation seminar held per LGA/year o 240 participants at orientation seminars per LGA/year disaggregated by gender o At least 20 000 new RME established and 600 existing ones expanded o 25 000 rural entrepreneurs trained on entrepreneurship and business management disaggregated by gender o At least 100 master craftsperson trained on Programme approach and registering to participate o 10 000 apprentices registered for vocational training, of which 80% graduated and 60% establish own trade	o Programme Progress Report o Programme Monitoring and Evaluation Report o Beneficiaries Monitoring and Evaluation Report o MTR report o SMEDAN Annual Report o Supervision reports o BDS service providers reports o Programme Completion Report o Impact Study Reports	o Business Advocacy Team (BAT) established and provided logistic support o LGC is committed to MSME development o Budget is available o Trainees have resources to establish business or have access to credit o Macro-economic Policy conducive to RME Development
Output 3: Rural Micro Enterprise Value Chain Technology Upgrading	o 3 technology improvement and standardization assemblies held in year s 1, and 2. Assemblies held in each of the subsequent years, in total 17 assemblies held during programme period o 8 baseline technology survey and 8 updated technology surveys undertaken o Regulatory/legal framework established for standardization o 16 technology markets held over programme period o 20 participants each from the 8 states trained per year on selected proven technologies o 8 product line technologies prototyped (standardized and certified) for commercialization o 4 cellular manufacturing centres set up o 50 participants attend foundry practices training per year o 30 participants attend basic blacksmith course per year and also attend intermediate and advance courses o 100 fabricators assisted on site and improve their facilities as a result of training and advice o 4 Rural Information Technology Centres established and 4 000 People trained on ICT o 40 private ICT centres set up, of which at least 50% are women actors	o Mid Term Review reports o Impact study reports o Progress reports o Monitoring and evaluation reports o Mid Term Review reports o Impact study reports o Monitoring and evaluation reports o SMEDAN Annual report o Mid Term Review reports o Impact study reports o Assembly reports o Progress reports o Monitoring and evaluation reports	o FMST will be committed to organize the assembly and the private sector particularly the fabricators will be willing to attend o FGN will provide necessary regulatory and legal framework for standardization o Enough business will be generated to make ICT self supporting
o Output 4 – Establishment of Rural Micro-enterprise Development Fund	o 8 Rural enterprise financial linkage teams established, trained and functioning successfully o 30 000 RMEs trained and linked to MFIs o At least 40 technical-financial studies carried out o At least 1 000 operators adopt improved technologies by product line of which at least 50% are women o At least 5 fabricators participating in production and dissemination of improved technologies o At least 25% of assisted RMEs adopt improved technology o RME productivity improved by at least 50% o At least 2400 RMEs access credit form MFIs, commercial banks and development banks o At least the equivalent of US$24 million of credit extended to RMEs and at least 98% credit rate recovery achieved o 8 market studies carried out and responsive to RMEs needs o 4 Rural market infrastructure developed through private – public investment o Over 3000 poor rural people took investment in the rural market development	o Programme progress report o Supervision report o Impact report o Monitoring and evaluation report o PCR o MTR report o Impact evaluation studies o MEDAN Annual report o Programme Impact Studies	o MFIs are flexible and ready to support RMEs with adequate risk management capacity o Viable RMEs are available for financing o FGN will put in place a system for technology review, standardized and certification' o Regulatory arrangement will be in place to prevent dissemination of unproven technology o Improved technology developed and within the range of financial capability of poor rural entrepreneurs